http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (2181) السنة الثامنة - الثلاثاء (5) تموز 2011

كتابة على الحيطان

هل ينفعنا الأميركان؟

عامر القيسي

في كل مرة نجد أنفسنا في موضع إسداء النصح لسياسيينا الذين ينبغي عليهم أن يجيدوا التعامل مع فن السياسة، ليس لتراكم امتيازاتهم فقط، وإنما لاستعمال كل الأوراق التي بحوزتهم لتحقيق مكاسب للعملية السياسية في البلاد وللعراق عموما.

لاحظوا كيف يتعامل سياسيونا مع قضية التمديد للقوات الاميركية من عدمه.. الكل يرمي الكرة في ساحة الآخر، ويروجون لأفكار غير مقتنعين بها، البرلمان يقول إن المهمة هي مهمة حكومية ما دام المالكي قائدا عاما للقوات المسلحة.

وعليه تقع مسؤولية القول الفصل، رئيس الحكومة يقول هذه قضية وطنية وينبغي أن تكون من اختصاص مجلس النواب. وفي غير هاتين المناكفتين، فان المزايدات في البورصة السياسية العلنية قائمة على ساقيها كما يقال. يقول لك الكثير من السياسيين، إن البلاد مازالت بحاجة للقوات الاميركية، ويواصل "هذا كلام ليس للنشر" ولأمانة المجالس والالتزام بالمهنية فإننا لا نذكر الأسماء.

الذي ينبغي أن يكون هو أن تتخذ الكتل السياسية كافة موقفا واضحا من هذه المسألة والحصول من خلالها على الكثير من التنازلات من دول الجوار ومن أميركا نفسها، لدينا ملفات كثيرة وشائكة مع جيراننا وهي من مخلفات الفترة السابقة، هناك مشاكل الحدود والتعويضات والديون والمياه والخطوط الإقليمية والمفقودين وحصص آبار النفط وتركات أخرى من الماضي وأخرى بنت الحاضر، هذه الأمور الضاغطة علينا حد الاختناق، لدى سياسيينا ورقة رابحة للمساومة عليها والحصول على اكبر قدر من التنازلات في الملفات الشائكة.

إذا كان الجيران لديهم الرغبة في أن يغادر الاميركان الأراضي العراقية، فما هو المقابل الذي يمكن أن يقدموه في مقابل أن نقول للاميركان "باي باي". بعض الجيران يريدون أن يستفردوا في الحضن الاميركي والحماية الاميركية وبالتالي فأنهم مستعدون لتقديم بعض التنازلات مقابل موقف عراقي واضح بعدم التمديد للقوات الاميركية. والبعض الآخر من الجيران يخافون التواجد الاميركي في العراق حتى لو كان على شكل خبراء أو مدربين وهؤلاء مستعدون أيضا لكي يقدموا بعض العروض مقابل موقف عراقي موحد لا يوافق على التمديد.

الذي نفعله عكس ذلك تماما فنحن مهتمون بالمزايدات السياسية، وبالتخلص من المسؤولية، وعدم تملكنا الجرأة الكافية لان نقول في العلن ما نقوله في السر "بالمناسبة فان هذا النوع من السلوك السياسي، العلن والسر، ربما سيصبح امتيازا لسياسيينا".

حتى اللحظة نبدو غير مكترثين بتوحيد الموقف من قضية نستطيع أن نكسب منها الكثير من كل الذين يطالبوننا ويضغطون على نخبنا السياسية من اجل منع التجديد للاميركان والاميركان أنفسهم مستعدون لتقديم بعض المغريات للعراق من اجل التمديد لقواتهم. كل هذه الإمكانات المتاحة والممكنة والمطلوبة نضيعها من بين أيادينا، لأننا نفتقد إلى حس اقتناص اللحظة المناسبة إلا في مواقع "محددة" نضيع مكاسبنا الممكنة من الخارج لنجيد التصارع على حصد المكاسب من اجرف بعضنا البعض ورغم أن الزمن يجري لغير صالحنا في استخدام هذه الورقة إلا أننا نستطيع القول: في الوقت متسع للحصول على ما تبقى من امتيازات التي يتقاسمها الجيران بكل أريحية!

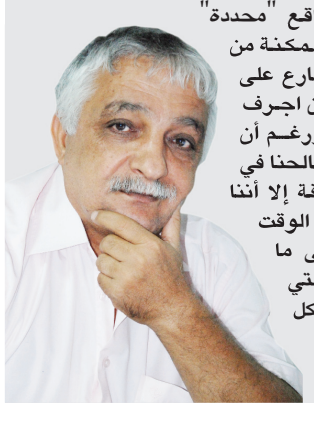

معهد اميركي يتوقع أن يعزز رئيس الوزراء موقعه من جديد

الجمود السياسي أبعد البرلمان عن قرار الانسحاب.. والمالكي غير مستعجل

□ **متابعة/ المدى**

اعتبر محللون سياسيون أن رئيس الوزراء نوري المالكي ليس مستعجلا للتوصل إلى اتفاقية أمنية جديدة مع الولايات المتحدة، ويعزز في هذه الإثناء، سلطاته.

وفي تقرير أعده باحثون عراقيون في "معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى" الاميركي للأبحاث، جاء انه فيما يقترب موعد كانون الأول ٢٠١١ لسحب القوات الاميركية، فان المراقبين لا يدركون ما إذا كان الجمود السياسي العراقي سيخرق، ولو مؤقتا، من اجل تسهيل التصويت البرلماني على اتفاقية أمنية جديدة بين واشنطن وبغداد.

ورجح المحللون أن ينتظر المالكي إلى أن يتعزز وضعه على افتراض انه عندها سيكون بمقدوره تأمين دعم برلماني واسع لهذه الخطوة.

ويرون انه بعد إعلان اتفاقية أربيل في تشرين الثاني ٢٠١٠، لم تنشر بنودها التسعة بشكل رسمي، قال احد الباحثين وهو احمد علي إن بعض التفاصيل ظهرت، موضحا أن الوثيقة تدعو على سبيل المثال إلى، تشكيل حكومة ائتلاف وطني، وإنشاء منصب جديد مخصص لإياد علاوي، وتعديل قوانين اجتثاث البعث، وتحقيق توازن في تركيبة الحكومة، وتخصيص وزارة الدفاع لحزب علاوي. وقال احمد علي إن العديد من هذه البنود كان الهدف منها تقليص سلطات رئيس الوزراء، وتهدئة خصوم المالكي، خصوصا علاوي الذي فازت كتلته بأكبر عدد مقاعد في البرلمان في انتخابات آذار/مارس ٢٠١٠.

وتابع أن بعض البنود قد طبقت، كمراجعة قوانين اجتثاث البعث، والبعض الآخر لم ينفذ، ومن بينها تشكيل المجلس الوطني للسياسات الإستراتيجية، مشيرا إلى أن المجلس برئاسة علاوي كان يفترض به أن يضم رئيس الوزراء ونوابه، والرئيس ونائب الرئيس والسلطة القضائية وقادة الكتل السياسية الرئيسية، مشيرا إلى أن الخلاف على صلاحيات المجلس وحجم نفوذه، جعل علاوي يشير إلى انه لم يعد مهتما بتولي رئاسته.

وبالإضافة إلى ذلك، فان البند المتعلق بوزارة الدفاع، لم يطبق هو الآخر، كما قال احمد علي مشيرا إلى أن "العراقية" تقول إن الوزارة يجب إن تؤول إلى من يمثلها، وان يسمح لعلاوي بترشيح مقرب منه، فيما يرفض المالكي ذلك، معتبرا ان من سيتولى المنصب ليس بالضرورة أن يكون من "العراقية"، وإنما من العرب السنة.

وبعدما أشار إلى أن "الأزمات السياسية ليست جديدة على العراق"، إلا انه أضاف أن "توقيت الأزمة الأخيرة يأتي مناسبا للمالكي الذي سيكون بمقدوره التفوق بمناوراته على خصومه السياسيين".

وقال علي انه على الرغم من أن قلق المالكي يتعلق بـ"العراقية"، إلا أن تركيزه ينصب على متحديه الداخليين، وهو ما يشمل مؤيديه الصدريين الذين على الرغم من انه يتمتع بعلاقات جيدة معهم في الوقت الراهن، إلا انه من الممكن أن يتسببوا له بمشاكل خلال أي مفاوضات محتملة متعلقة باتفاقية أمنية جديدة بين بغداد وواشنطن.

وتابع أن "ذلك قد يفسر لماذا تم السماح للصدريين بالقيام بمسيرة في بغداد في ٢٦ أيار، على الرغم من قلق المالكي المتزايد إزاء التهديد الذي تشكله تظاهرات الشوارع".

وقال علي إن المالكي "يقدم أيضا مبادرات حسنة للكرد، كمدفوعات الصادرات النفطية لضمان دعمهم المستقبلي". وبالإجمال، فان المالكي "يعتمد على افتقار خصومه إلى القدرة على تشكيل جبهة موحدة"، مضيفا أن المالكي "يبدو واثقا من أن حكومته لن تسقط". ورأى علي أن المالكي يبدو متفوقا على علاوي، فهو ليس على عجلة من أمره، مضيفا أن "عملية إنهاك خصومه من المرجح أن تستمر حتى أواخر الخريف". وتابع انه سيقوم في هذه الأثناء، بتركيز اهتمامه على خصومه من السياسيين الشيعة بينما يسعى إلى الحصول على الدعم الاميركي لموازنة النفوذ الإيراني. واعتبر محلل الشؤون العراقية انه يتحتم على واشنطن ألا تتوقع أن يتحرك المالكي بشكل سريع نحو إبرام اتفاقية أمنية جديدة، مذكرا بأن البرلمان صادق على المعاهدة المعمول بها حاليا بغالبية بسيطة في العام ٢٠٠٨، وان اتفاقية جديدة يجب أن تحصل نظريا على تأييد ١٦٣ صوتا.

وتابع أن المالكي سبق له أن أشار إلى أنه يجب العمل على تأمين تشكيل إجماع سياسي واسع قبل أن يطلب من البرلمان التصويت، وهو ما يعني ضرورة الحصول على تأييد ائتلاف دولة القانون والأحزاب الكردية والعراقية.

وخلص احمد علي في ختام تقريره في "معهد واشنطن"، إلى القول إن إجماعا كهذا إذا قدر له أن يتشكل، فانه "سيحدث في اللحظة الأخيرة، وفقط بعد أن يضع رئيس الوزراء أسس تحالفات تكتيكية صلبة مع عناصر من العراقية". وأضاف انه "على الرغم من أن سياسات العراق الهشة قد تهدد بقاء المالكي سياسيا، إلا انه في الوقت الراهن، يشعر انه لا يمس".

الاميركيون يرغبون في البقاء بعد نهاية العام الحالي.. ارشيف

أعـــــلام

دلي: نحن مخلصون لطوائف العراق

■ قال زعيم الطائفة الكلدانية في العراق الكاردينال عمانوئيل دلي الثالث إن مسيحيي العراق يريدون عراقا موحدا وإنهم سيظلون مخلصون لكل طوائف العراق.

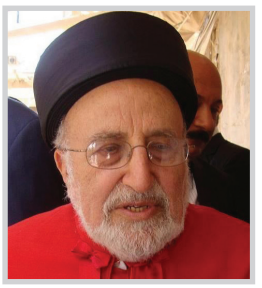

وأكد الكاردينال دلي خلال مؤتمر صحفي عقد على هامش لقائه مع المرجع الديني علي السيستاني، أن الزيارة تمثل رسالة أخوة ومحبة، وإنها تبعث على السرور، معرباً عن أمله في أن تتوحد جميع الطوائف في العراق. دلي رفض التعرّض للأمور السياسية خلال لقائه السيستاني، وقال إن الزيارة جاءت أيضا لإزالة اللبس الذي حصل خلال زيارته السابقة الشهر الماضي.

السنيد: تغيير في خطط بغداد الأمنية

■ كشفت لجنة الأمن والدفاع البرلمانية عن تغيير الكثير من الخطط الأمنية في بغداد وعدد من المحافظات، وأشار إلى أن الأشهر المقبلة ستكون أكثر استقرارا من الناحية الأمنية.

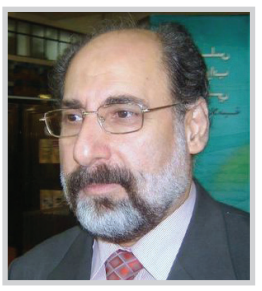

وقال رئيس اللجنة النائب حسن السنيد إن "المجموعات الإرهابية استعملت كل جهدها في شهر حزيران الماضي، لذلك ستكون الأشهر المقبلة أكثر استقرارا من الناحية الأمنية". ونقلت وكالة السومرية نيوز عن السنيد قوله أنه "سيتم تغيير الكثير من الخطط الأمنية في بغداد وعدد من المحافظات".

الدوري: حديث الترشيق للاستهلاك

■ قالت النائبة عن التيار الصدري مها الدوري إن الحديث عن آليات ترشيق الحكومة يستهلك للتسويق الإعلامي. ودعت الدوري أمس الحكومة إلى توضيح آلية عملية ترشيق الوزارات ودمجها.

وقالت الدوري في تصريح لوكالة كل العراق إن "الجدية والدعوات لتسريع عملية دمج وترشيق الوزارات يجب أن تصاحبها دراسة مستفيضة من ذوي الخبرة والاختصاص لمعرفة كيفية التعامل مع هذه العملية من الناحية الفنية والإدارية".

وأضافت أن "على الحكومة وضع برامج لمعرفة صرف الميزانية المالية لكل وزارة سواء التي ستدمج أو التي ستشمل بالترشيق".

المؤمن يرى أن بلاده محرجة من اتهامات بغداد

الكويت: لو قررنا بناء النووي فلن يكون على الحدود العراقية

□ **متابعة/ المدى**

نفت دولة الكويت عزمها بناء مفاعل نووي لإنتاج الكهرباء قرب حدودها مع العراق، مؤكدة أنها في حال قررت تنفيذ هكذا مشروع مستقبلاً فسيكون بعيداً عن الحدود العراقية.

وقال السفير الكويتي في العراق علي المؤمن إن "الحكومة الكويتية لا تملك أي نية لبناء مفاعل نووي لإنتاج الطاقة الكهربائية بالقرب من الحدود العراقية"، مبيناً أنه "لم يتم تحديد مكان أو زمان تنفيذ المشروع". ونقلت وكالة السومرية نيوز عن السفير الكويتي أمس الاثنين أن "هذا الأمر يضع الكويت في موقف محرج أمام العراق"، مشدداً على أن "الكويت تراعي المصالح العراقية".

وأكد المؤمن أنه "في حال رغبت بلاده بتنفيذ هكذا مشروع فسيكون بعيداً عن الحدود العراقية".

وكانت النائبة عن القائمة العراقية البيضاء عالية نصيف أعلنت، الخميس الماضي، أن الحكومة الكويتية تعاقدت مع شركة فرنسية لإنشاء مفاعل نووي في جزيرة وربة القريبة من ميناء أم قصر في محافظة البصرة، داعية الحكومة ومجلس النواب العراقيين إلى التحرك لمنع الجانب الكويتي من المضي قدماً بالمشروع.

وسبق ذلك أن نشبت أزمة عراقية – كويتية عندما شرعت الكويت بإنشاء ميناء مبارك الكبير، في السادس من نيسان الماضي، بعد سنة تماماً من إعلان وضع وزارة النقل العراقية حجر الأساس لمشروع إنشاء ميناء الفاو الكبير العراق، ويلفت نائب رئيس مجلس الوزراء للشؤون الاقتصادية ووزير التنمية الكويتي أحمد الفهد أن المشروع الذي تعاقدت على إنشائه شركة هيونداي الكورية، ينطوي على أهداف كبيرة، ويحقق آمال وتطلعات الشعب الكويتي، الذي طالما تمنى بناء ميناء بهذا الموقع الاستراتيجي والفعال، والذي سيجعل الكويت مركزاً مالياً وتجارياً على المستويين الإقليمي والعالمي، فيما يرى مسؤولون وخبراء عراقيون أن الميناء الكويتي سوف يقلل من أهمية الموانئ العراقية، ويقيد الملاحة البحرية في قناة خور عبد الله المؤدية إلى مينائي أم قصر وخور الزبير، ويجعل مشروع ميناء الفاو الكبير بلا قيمة.

وكان وزير النقل هادي العامري قال، في الـ٢٥ من أيار الماضي، إن قرار الكويت ببناء ميناء مبارك الكبير قرب السواحل العراقية يعتبر مخالفا للقرار الدولي الصادر عن مجلس الأمن المرقم ٨٣٣، وأوضح أن الممر المائي العراقي سيكون ضمن الميناء الكويتي، مبيناً أن بناء الميناء يصل إلى الحدود المائية التي رسمها القرار ٨٣٣ وفي الأمر ظلم كبير على العراق.

فيما أكد وزير النقل السابق عامر عبد الجبار، في الـ١٩ من الشهر الحالي، أن إنشاء ميناء المبارك لن يؤثر على ميناء الفاو الكبير إلا أنه سيؤثر ملاحيا على موانئ أم قصر وخور الزبير وخور عبد الله، لافتا إلى أن الكويت اختارت موقعا استفزازيا لإنشائه ولا جدوى اقتصادية منه، وفي حين دعا إلى التضييق على الكويتيين والتحاور معهم بملفات قوية، حذر الحكومة العراقية من منح أي دولة الربط السككي للكويت أو لإيران أو لأي دولة في الخليج العربي، لكي تبقى القناة الجافة خاصة حصرا بالعراق.

وأكدت السفارة الكويتية في بغداد في رسالة وجهتها إلى وزارة الدولة للشؤون الخارجية العراقية، في الـ٢٦ أيار الماضي، أن بناء ميناء مبارك سيتم ضمن المياه الضحلة وداخل المياه الإقليمية الكويتية، وأشارت إلى أنه سيتم حفر قناة تؤهل المرور السلس بدون إعاقة باتجاه أم قصر، فيما اعتبرت أن إجراءاتها التي ستتخذها لبناء الميناء وفقا للقرار الأممي رقم ٨٣٣ .

ووضعت وزارة النقل في نيسان من العام الماضي، حجر الأساس لمشروع ميناء الفاو الكبير الذي تشير تصاميمه الأساسية باحتوائه على رصيف للحاويات بطول ٣٩٠٠٠ متر، ورصيف آخر بطول ٢٠٠٠ متر، فضلاً عن ساحة للحاويات تبلغ مساحتها أكثر من مليون م٢، وساحة أخرى متعددة الأغراض بمساحة ٦٠٠ ألف م٢، حيث تبلغ الطاقة الاستيعابية للميناء ٩٩ مليون طن سنوياً، فيما تبلغ الكلفة الإجمالية لإنشائه أربعة مليارات و٤٠٠ مليون يورو، ومن المؤمل أن يتصل الميناء بخط للسكة الحديدية يربط الخليج العربي عبر الموانئ العراقية بشمال أوربا من خلال تركيا، وهو المشروع الذي يعرف باسم "القناة الجافة".

وكانت وزارة الخارجية أعلنت في الـ١٦ من كانون الأول من العام الماضي ٢٠١٠، رفع جميع القرارات المفروضة على العراق تحت البند السابع باستثناء الحالة مع الكويت، فيما بدأت اللجنة الوزارية العليا العراقية الكويتية، في الـ٢٧ من آذار الماضي، مباحثاتها في الكويت لحل القضايا العالقة بين الطرفين، في أول اجتماع لها على مستوى وزاري، فيما اعتبرت لجنة العلاقات الخارجية في البرلمان العراقي، ملف الحدود المائية مع الكويت من اعقد الملفات العالقة بين البلدين.

وأصدر مجلس الأمن الدولي القرار رقم ٨٣٣ في العام ١٩٩٣ ينص على ترسيم الحدود بين العراق والكويت التي يبلغ طولها ٢١٦ كم عبر تشكيل لجنة دولية لترسيم الحدود بين الطرفين، الأمر الذي رفضه نظام صدام أولاً، إلا أنه وافق عليه في نهاية عام ١٩٩٤ عقب ضغوط دولية، ويؤكد المسؤولون العراقيون أن ترسيم الحدود بين البلدين تم بالقوة، وأدى إلى استقطاع أراض عراقية من ناحية صفوان ومنطقة أم قصر، فضلاً عن تقليص مساحة المياه الإقليمية العراقية، فيما حث السكرتير العام للأمم المتحدة بان كي مون العراق في ١٦ تشرين الثاني من العام الماضي،على الوفاء بالتزاماته تجاه الكويت، وبخاصة فيما يتعلق بقرار مجلس الأمن رقم ٨٣٣ بشأن ترسيم الحدود بينهما للخروج من طائلة أحكام الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.

وكان مجلس الأمن الدولي أقر خلال اجتماعه، في الـ١٥ من كانون الأول الماضي، ثلاثة قرارات خاصة بالعراق ينهي الأول برنامج النفط مقابل الغذاء، فيما يدعو الآخر إلى تمديد الحصانة التي تحمي العراق من مطالبات التعويض المرتبطة بعهد صدام حسين إلى ٣٠ حزيران ٢٠١١ (نحو ستة أشهر) بدلاً من وقفه في وقت لاحق من هذا الشهر كما كان مقرراً في بداية الأمر، بعدما أكد العراق أنه لن يطلب أي تمديدات أخرى لعمل (صندوق تنمية العراق) الذي كان يشكل حصانة من مطالبات التعويض.

ويخضع العراق منذ العام ١٩٩٠ للبند السابع من ميثاق الأمم المتحدة الذي فرض عليه بعد غزو نظام صدام لدولة الكويت في آب من العام نفسه، ويسمح هذا البند باستخدام القوة ضد العراق باعتباره يشكل تهديدا للأمن الدولي، بالإضافة إلى تجميد مبالغ كبيرة من أرصدته المالية في البنوك العالمية لدفع تعويضات للمتضررين جراء غزوه الكويت.

برود حكومي في التعامل مع ملف ميناء مبارك.. ارشيف